العدلمية

بحث وتأليف الدكتور

هذال العبيدي

٢٠٢٥ ميلادي/١٤٤٦ هجري

الإهداء

إلى الباحثين عن الحق،
في زمن ضاعت فيه البوصلة، وتكاثرت فيه الأصوات دون توازن؛
إليكم هذا الفكر، تَجربة عقلٍ وقلبٍ، تأمّل في الإنسان... وإيمان بإمكانية العدالة.

إلى القارئ الكريم،
رفيقي في رحلة هذا الكتاب،
أدعوك لا لتتفق، بل لتتأمّل، وتضيف، وتُكمل، فالفكر الحي لا يكتمل إلا بالحوار.

إلى الأجيال القادمة،
الذين سيحملون أسئلتنا، ويعيدون طرحها بلغتهم؛
لعلهم يجدون في العدلمية بوصلة توازن، لا وصفة جاهزة،
وفي مفاهيمها بذرًا لفكر جديد يحترم العقل والروح معًا.

وإلى وطني،
الذي علّمني أن الانتماء ليس شعارًا، بل مسؤولية؛
وأن العدل لا يُمنح، بل يُبنى... بمفكرين صادقين، وناسٍ يؤمنون بأن التوازن حقّ، لا رفاهية.

"العدلمية"

المقدمة

في عالم يتأرجح بين صخب الأيديولوجيات المتناحرة وصمت القيم الحقيقية، وبين استقطاب فكري يزداد حدة وتجزئة اجتماعية تهدد نسيج المجتمعات، تولد الحاجة إلى فكر جديد يتجاوز الأطر الجامدة، ويعيد تعريف العلاقة بين الإنسان والمجتمع، بين الفرد والجماعة، بين الحرية والواجب، وبين الحداثة والتراث. من هنا، تتبلور فكرة "العدلمية"، لا كإيديولوجيا جديدة فحسب، بل كفلسفة متكاملة، ومنهج حياة يقوم على "التوازن الديناميكي"، ويرى في العدالة قيمة حية متجددة، لا معادلة رياضية جامدة.

لقد جاء هذا البحث الموسوم بـ "العدلمية" ثمرة تأمل عميق في مفاهيم العدالة، الانتماء، التنوع، والتعايش، متكئًا على مرجعيات فكرية متعددة، ومنفتحًا على تجارب إنسانية متنوعة. فالعدلمية ليست محاولة لتكرار مفاهيم قديمة بثوب جديد، بل هي استجابة حيوية لتحولات عالمنا المعاصر، حيث أصبح الصراع بين الأضداد (يمين ويسار، ديني وعلماني، تقليدي وحداثي) هو السائد، والحلول الوسطى إما مرفوضة أو مشوهة. من هنا، تسعى العدلمية إلى بلورة "معادلة توازن مستمر"، تنبع من الجذور الثقافية والدينية للمجتمع العربي، لكنها تحمل بعدًا إنسانيًا وعالميًا قابلًا للتطبيق في كل مكان.

إن "العدلمية" تُقدَّم في هذا العمل كمنهج فكري واجتماعي وفلسفي، يجمع بين:
العمق الفلسفي: حيث تُشتق مبادئها من مفاهيم الاعتدال عند أرسطو، والتوازن بين الأضداد عند هيرقليطس، والتكامل بين الحرية والواجب في فلسفة كانط.
البعد الاجتماعي: إذ تدعو إلى التكافل، الحوار، الصحة النفسية، الانتماء، والعقيدة الوطنية كدعائم لمجتمع متوازن.

الرؤية السياسية والاقتصادية: من خلال تقديم نموذج سياسي غير استقطابي، واقتصاد مختلط مرن يعيد التوازن بين السوق والدولة، وبين الربح والعدالة.

القيم الدينية والإنسانية: عبر رفض الإقصاء، وتعزيز المشترك الإنساني من الأديان والأيديولوجيات دون الوقوع في فخ التوفيق القسري.

وقد تم تقسيم هذا البحث إلى محاور متعددة تبدأ من التأصيل اللغوي للمصطلح، وتمر عبر التطبيقات العملية في الحكم والمجتمع، وتنتهي بتقديم رؤية فلسفية متكاملة تؤسس لمدرسة فكرية جديدة، قد تشكل نواة تيار فكري/اجتماعي عالمي يعيد الاعتبار لمفهوم العدالة ليس كقانون مجرد، بل كمنظومة تفاعلية حيّة قابلة للتطور.

إن الغاية من هذا البحث لا تقف عند حدود التنظير، بل تتجاوزها إلى بناء تصور عملي، يمكن أن يُطبَّق على مستويات عدة: الفرد، الأسرة، المجتمع، الدولة، بل وحتى على المستوى العالمي. فالعدلمية دعوة إلى العودة إلى التوازن لننطلق، وإلى الانسجام لنبني، وإلى العدالة لنزدهر.

وإني إذ أقدم هذا الجهد المتواضع إلى القارئ العربي والباحث المعاصر، آمل أن يسهم في تحفيز الفكر، وإثارة النقاش، وإضاءة طريقٍ نحو مستقبل أكثر عدالة، إنسانية، وتوازنًا.

التمهيد الفلسفي: العدلمية بوصفها سؤالًا وجوديًا جديدًا

منذ فجر التاريخ، كان الإنسان يتساءل: كيف نعيش معًا؟ ما العدل؟ وما الحد بين الحرية والنظام؟ أسئلة تكررت في كل الحضارات، من فلسفة أفلاطون في "المدينة الفاضلة"، إلى أرسطو في "الأخلاق النيقوماخية"، ومن الحكمة الشرقية في "البين واليانغ"، إلى الفلسفة الإسلامية في مبدأ الوسطية. غير أن تعاقب الأزمنة، وتسارع التحولات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، قد خلخل ميزان تلك الأجوبة، وجعل من سؤال التوازن نفسه سؤالًا جديدًا.

تولد "العدلمية" من هذا الفراغ القيمي، لا لتُعيد إنتاج مفاهيم العدالة التقليدية، بل لتمنحها روحًا ديناميكية متجددة، تقوم على فكرة أن العدل ليس نقطة ثابتة، بل مسارٌ متوازن يتحرك مع الواقع، ويستجيب لتنوع الإنسان وتغير الظروف.

إن "العدلمية" ليست فلسفة محايدة، بل فلسفة تضع الإنسان في قلب المعادلة؛ كائنًا مركّبًا يتأرجح بين العقل والعاطفة، بين المصلحة العامة والحق الفردي، بين الانتماء والاختلاف. وهي بذلك تعيد الاعتبار لمفهوم "التكافؤ الأخلاقي"، وترى في الحوار، التكافل، والانتماء أدوات وجودية لتجاوز صراعات اليمين واليسار، والدين والعلمانية، والهوية والانفتاح.

في فلسفة العدلمية، ليست العدالة معادلة حسابية، بل فنًّا إنسانيًا للعيش المشترك. والإنسان ليس كائنًا مجردًا بل هو موقع تفاعل دائم بين القوى، يحتاج إلى نماذج قابلة للتجدد وليست جامدة.

تلتقي "العدلمية" مع أرسطو في مبدأ "الفضيلة الوسطى"، ومع "كانط" في قيمة الواجب الأخلاقي، ومع "هابرماس" في أخلاق الحوار، لكنها تتفرد عنها جميعًا بكونها لا تكتفي بالتجريد النظري، بل تصوغ من التوازن فلسفة تطبيقية شاملة للسياسة، الاقتصاد، الثقافة، الدين، والمجتمع.

وعليه، فإن "العدلمية" تقدم نفسها كـ إجابة فلسفية معاصرة لسؤال: كيف نعيش بتوازنٍ لا يُقصي أحدًا، ولا يجمد القيم، ولا ينفي التعدد؟
وهي بذلك لا تسعى إلى اختزال الحقيقة، بل إلى توسيع أفقها.

الفصل الأول

العدلمية كإطار نظري جديد

مدخل عام

في ظل أزمة المعنى التي يعيشها الفكر المعاصر، يتزايد العجز عن إنتاج أنظمة فكرية متكاملة قادرة على تجاوز الانقسام بين التيارات المتقابلة: الحداثة والتقليد، الليبرالية والمحافظة، الدين والعلمانية، الفردانية والجماعة. في هذا السياق، تأتي "العدلمية" كمحاولة لتأسيس إطار نظري عربي عالمي، يقوم على إعادة بناء مفهوم العدالة ليس كمبدأ مجرد، بل كنظام توازني شامل يستجيب لتحولات الواقع.

أولًا: التأصيل اللغوي والفكري لمصطلح "العدلمية"

الجذر: "ع-د-ل" وهو من أكثر الجذور ثباتًا وقوة في اللغة العربية من حيث المعنى القيمي والشرعي.

التركيب: الكلمة "العدلمية" مشتقة وفق وزن جديد (الفعَلْمِيّة) وتحمل في طيّاتها:

العدل: كقيمة مركزية.

م: دلالة الشمول أو الحركة أو الانتماء.

ية: دلالة على كونها منهجًا أو رؤية أو فلسفة، كما في: الديمقراطية، الاشتراكية، الإنسانية.

بهذا التكوين، "العدلمية" ليست توصيفًا لوضع قائم، بل صياغة منهجية لفكر جديد.

ثانيًا: العدلمية كإطار معرفي مركزي

العدلمية ليست فكرة جزئية ولا مجرد رؤية إصلاحية، بل تمثل نموذجًا معرفيًا (Paradigm)يقوم على:

التوازن الديناميكي

التكافؤ المتجدد

الاستجابة للسياق

الدمج بين الفكر والممارسة

العدلمية لا تزعم الحياد، لكنها ترفض الاصطفاف. إنها نظام تفاعلي يعيد ترتيب العلاقة بين الإنسان والقيم والمجتمع.

ثالثًا: مقارنة العدلمية بالأنظمة الفكرية القائمة

العلمانية	الوسطية التقليدية	الليبرالية	العدلمية	المقارنة
فصل الدين عن الدولة	الاعتدال في المواقف	الحرية الفردية	التوازن الأخلاقي والواقعي	المرجعية
العقلانية المحضة	الوسط	الفرد	التوازن الديناميكي	مركز الفكرة
اقصاء او فصل كامل	احترام مشروط	حياد/ فرداني	تكامل عقلاني وروحي	العلاقة مع الدين
مؤسسي / قانوني	ديني / اجتماعي	سياسي اقتصادي	اجتماعي سياسي ثقافي	نمط التطبيق
تعتمد على السياق القانوني والسياسي	محدودة	مقيدة بمنظور الفرد	جوهر الفكرة	القابلية للتجدد

رابعًا: لماذا نحتاج العدلمية اليوم؟

لأن الأنظمة الفكرية التقليدية أصبحت عاجزة عن إدارة التعدد والتنوع دون صراع.

لأن الحلول الوسطى المعلبة تفشل في تقديم عدالة حقيقية أو استقرار دائم.

لأن العدلمية:
تقدم فلسفة تتكيّف مع التغيّر دون أن تفقد الثوابت.
تدمج العقل بالقيم، والفرد بالمجتمع، والدين بالواقع.
تصلح كنموذج للمجتمعات المتعددة (ثقافيًا، دينيًا، طبقيًا).

خامسًا: الأبعاد النظرية في بنية العدلمية

1. **العدالة كعملية لا كحالة:**

العدلمية ترى العدالة عملية مستمرة، لا نقطة نهاية. هي توازن يُراجع ويُجدد.

2. **الفكر التفاعلي:**

العدلمية لا تفكر في "الصواب المطلق" بل في "الأنسب المتوازن"، وتقوم على التفكير الجدلي الأخلاقي.

3. **التحرر من الاصطفاف:**

لا يمين ولا يسار، لا ديني ولا لاديني، بل كل ما يخدم التوازن الإنساني مع احترام القيم الجوهرية.

4. **العدالة السياقية:**

ما هو عادل في مجتمع قد لا يكون كذلك في آخر. العدلمية تراعي اختلاف الثقافات والبُنى الاجتماعية، دون التفريط بالمبادئ.

خاتمة الفصل

إن العدلمية ليست مصطلحًا إنشائيًا، بل دعوة لإعادة إنتاج التفكير السياسي والاجتماعي على أسس جديدة. تقوم على الوعي بأن العدالة ليست حلمًا مجردًا، بل مسؤولية فكرية ومجتمعية تحتاج إلى نظام متجدد يستجيب للتحولات دون أن يتخلى عن جذوره.

في الفصول التالية، سننتقل من تأسيس الإطار النظري إلى تفكيك مرتكزات العدلمية وتحليل تطبيقاتها في مختلف مناحي الحياة، لنفهم كيف يمكن لهذا الفكر أن يصبح تيارًا واقعيًا لا مجرد فكرة في كتاب.

الفصل الثاني

مرتكزات العدلمية

مدخل الفصل

لا يمكن لأي فلسفة أن تُحدث أثرًا حقيقيًا إن لم تكن قائمة على مرتكزات واضحة ومترابطة. ولهذا فإن "العدلمية"، وإن كانت فكرة متجددة، تقوم على بنية أساسية من المبادئ المتكاملة التي تشكّل جذورها النظرية والعملية.
هذه المرتكزات ليست جواهر منفصلة، بل دوائر متداخلة تشكل منظومة متكاملة، يوازن كل عنصر منها الآخر، لضمان الانسجام وعدم الانحراف نحو الإفراط أو التفريط.

المرتكز الأول: العدالة الديناميكية

تقوم العدلمية على أن العدالة ليست حالة جامدة، بل هي حالة حركية متغيرة حسب السياق والزمان والمكان.

تُعيد العدلمية تعريف العدالة من كونها "توزيعًا متساويًا" إلى كونها "إعادة توازن متجددة" تراعي الفروق وتحديات الواقع.

تستلهم هذا من مفاهيم مثل:

عدل أرسطو: الذي يربط العدالة بالاستحقاق.

ومفهوم "الميزان" في القرآن: ﴿وَأَقِيمُوا الْوَزْنَ بِالْقِسْطِ﴾.

المرتكز الثاني: التوازن بين الأضداد

العدلمية لا تنفي التناقض، بل تتعامل معه بوصفه طبيعيًا في الحياة.

الحرية × المسؤولية

الحداثة × الأصالة

الفرد × الجماعة

المصلحة × القيم

وهي في هذا تشبه فلسفة "الين واليانغ"، لكنها تضيف البعد الأخلاقي العربي الإسلامي المرتكز على العدل لا الانسجام فقط.

المرتكز الثالث: الحوار البنّاء

الحوار في العدلمية ليس مجاملة، بل أداة توازن فكري واجتماعي.

تقوم العدلمية على أن:
"لا توازن دون تفاهم، ولا تفاهم دون استماع، ولا استماع دون اعتراف بوجود الآخر".

تستلهم من:

هابرماس: نظرية الفعل التواصلي.

ومن الموروث الإسلامي: "وجادلهم بالتي هي أحسن."

المرتكز الرابع: التكافؤ والتكافل

العدلمية تدمج بين:

التكافؤ: المساواة في القيمة الإنسانية.

التكافل: المسؤولية المشتركة في مواجهة التفاوت.

وهي بذلك تتجاوز الليبرالية التي تركز على الفرد، والاشتراكية التي تركز على الجماعة، لتقيم علاقة أخلاقية بين الاثنين.

المرتكز الخامس: التجدد الثقافي

لا تُقدّس العدلمية التراث، لكنها لا تهدمه أيضًا.

تؤمن بـ"إعادة تقديم الثقافة" لا نسفها أو عبادتها.

الهدف: ثقافة حية، مرنة، تعبر عن الإنسان العربي المعاصر، دون أن يفقد جذوره.

"ثقافتنا يجب أن تتكلم مع الحاضر، لا أن تهمس في مقبرة الماضي".

المرتكز السادس: العقلانية الروحية

العدلمية ليست تيارًا علمانيًا صرفًا، ولا دينيًا تقليديًا.

ترى أن القيم الروحية (من دين أو فلسفة) ضرورية لبناء العدالة.

لكنها تدمجها مع العقلانية لتجنب الانغلاق والهيمنة باسم المقدّس.

في هذا تلتقي العدلمية مع:

ابن رشد في فلسفة التوفيق بين الشرع والعقل.

تيار "الإيمان العقلاني" الذي يرفض الخرافة دون أن يرفض الإيمان.

خاتمة الفصل

تبدو العدلمية، من خلال هذه المرتكزات، أكثر من مجرد فلسفة: إنها خريطة توازن إنساني تسعى إلى إعادة بناء الحياة على قواعد متزنة، لا تنتمي إلى طرف، بل تعيد صياغة العلاقة بين الأضداد في واقع متغيّر.

في الفصول القادمة، سنتتبع كيف تترجم هذه المرتكزات إلى تطبيقات عملية في:
الاقتصاد،
السياسة،
العلاقات الاجتماعية،
والدين،
لنرى إن كانت العدلمية مجرد فكرة، أم تيارًا قابلًا للعيش والنماء.

الفصل الثالث

العدلمية في السياق الاجتماعي

مدخل الفصل

تُبنى الفلسفات الكبرى غالبًا في فضاء الفكر المجرد، لكنها تفقد قيمتها إن لم تجد طريقها إلى حياة الناس اليومية. وهنا، تكمن قوة العدلمية في كونها ليست نظرية مغلقة، بل تصورًا حيًا لكيفية العيش المشترك، يرتكز على العدالة المتجددة، والتوازن الإنساني، والتكافل البنّاء. في هذا الفصل، ننتقل من الأساس النظري إلى التطبيقات الاجتماعية، لنرصد كيف يمكن للعدلمية أن تُحدث فرقًا في:

العلاقات الاجتماعية،

الاقتصاد المجتمعي،

الحوار،

التكافل،

والصحة النفسية.

أولًا: الاقتصاد المجتمعي كركيزة للتوازن

العدلمية لا ترى الاقتصاد مجرد أرقام، بل منظومة أخلاقية تضمن عدم انزلاق المجتمع نحو التفكك الطبقي أو الجشع المنفلت.

تؤمن بـ"الاقتصاد التكافلي المتكيّف" الذي يجمع بين:

حرية المبادرة الفردية

والعدالة في الفرص

والتوازن في التوزيع

آليات العدلمية في الاقتصاد المجتمعي:

دعم المشاريع الصغيرة بدلًا من الاحتكارات الكبرى.

تشجيع المبادرات المحلية التعاونية (مثل الأسواق الأهلية).

تفعيل الحوافز مقابل المشاركة المجتمعية (مثل تخفيض الضرائب للمساهمين في مشاريع اجتماعية).

ثانيًا: العدالة الاجتماعية التطبيقية

العدلمية تعيد تعريف العدالة الاجتماعية على أنها:
"عملية مستمرة لإعادة التوازن بين المساواة والاختلاف"،
لا مجرد مساواة شكلية.

مبادئها:

الحقوق مقرونة بالواجبات: لا دعم دون مشاركة.

العدالة المتكيّفة: تختلف بحسب احتياجات الفئات (الأقليات، الفقراء، النساء، الشباب).

إعادة التوزيع الأخلاقي: عبر مشاريع تعليمية، صحية، إسكانية تنطلق من الواقع لا من النظريات.

ثالثًا: العلاقات الاجتماعية في العدلمية

تؤمن العدلمية أن الانسجام الاجتماعي يبدأ من العلاقات الصغيرة: الأسرة، الجار، الزميل.

وتطرح نمطًا جديدًا من العلاقات يسمّى: **"العلاقات التشاركية"**، حيث:

النموذج العدلمي	النموذج التقليدي
التعاون	التنافس
التوازن	الفردانية
الفهم العميق	الاحكام السريعة
الانفتاح الواعي	الانغلاق

نماذج تطبيقية:

إنشاء دوائر مجتمعية للحوار بين سكان الحي الواحد.

دعم مبادرات تبادل الخدمات بين الأفراد بدلًا من الاعتماد على الدولة فقط.

تشجيع المناسبات المشتركة التي تدمج الفئات المختلفة في المجتمع.

رابعًا: التكافل المجتمعي كوسيلة للتماسك

في العدلمية، التكافل ليس صدقة، بل شراكة إنسانية.

العدلمية ترفض "المنّ"، وترى أن: "من يملك يعطي، ومن يحتاج يشارك، والجميع مسؤول."

نماذج من التكافل العدلمي:

تبادل الطعام والملابس والوقت (وليس المال فقط).

مبادرات أهلية لدعم المسنين أو العاطلين أو المرضى.

تشجيع "دورات المهارات مقابل العون" (كأن يُدرّس مهندس أبناء الأسر المحتاجة مقابل مساعدتهم في الترجمة أو الطبخ...).

خامسًا: الصحة النفسية والرفاه الاجتماعي

العدلمية ترى أن العدالة تبدأ من الداخل؛ من شعور الإنسان بالأمان، والانتماء، والتقدير.

ولهذا تُدرج "الصحة الاجتماعية والنفسية" ضمن مفاهيم العدالة، وترتبط بـ:

تقليل العزلة

تعزيز الثقة المجتمعية

إدارة التوترات اليومية

آليات تعزيز الرفاه في العدلمية:

جلسات مجتمعية منتظمة للحوار والدعم النفسي.

مبادرات لزيارة المرضى والمسنين، وتوفير الرعاية النفسية التشاركية.

اعتبار الترفيه الثقافي والأدبي والفني جزءًا من التوازن الاجتماعي.

خاتمة الفصل

تكشف لنا التطبيقات الاجتماعية للعدلمية عن وجهها الأكثر تأثيرًا وواقعية. فهي لا تكتفي بصياغة نظريات كبرى، بل تسعى إلى بناء مجتمع متماسك، عادل، ومتكافل، يعيد الإنسان إلى مركز العلاقة بين الفرد والكل، وبين العطاء والانتماء.

وفي الفصل القادم، سنتناول البُعد السياسي في العدلمية، لنفهم كيف يمكن لفلسفة التوازن أن تعيد تشكيل الحكم، القوانين، والمشاركة السياسية في عالم يتجه نحو المزيد من الاستقطاب والانقسام.

الفصل الرابع

العدلمية والسياسة العامة

مدخل الفصل

إذا كانت العدلمية تسعى إلى إعادة بناء التوازن في المجتمع، فإن السياسة هي المجال الأكثر اختبارًا لهذا التوازن. ففي عالم يزداد فيه الاستقطاب السياسي، والانقسام بين التيارات الأيديولوجية، وتغليب المصالح الحزبية على المصلحة العامة، تبرز العدلمية كفلسفة سياسية تهدف إلى تجاوز الثنائية العقيمة (يمين/يسار، ديني/علماني، فردي/جماعي) من خلال نموذج سياسي مرن ومتوازن.

هذا الفصل يستعرض كيف تقدم العدلمية تصورًا جديدًا لمفهوم الحكم، والتمثيل السياسي، والاقتصاد العام، والتشريع، بعيدًا عن النماذج الصدامية التقليدية.

أولًا: محاربة الاستقطاب السياسي

الاستقطاب يضعف الديمقراطية، ويحوّل السياسة إلى ساحة صراع بدلًا من كونها أداة لحل الخلاف.

العدلمية لا تلغي الخلاف، لكنها تدعو إلى تحويله من خلاف هدّام إلى تنوع بنّاء.

الوسائل العدلمية لمحاربة الاستقطاب:

الدعوة إلى "سياسة التوازن" بدلًا من سياسة الحسم.

تشكيل حكومات ائتلافية مبنية على التوافق لا المحاصصة.

بناء أحزاب "وسط متحرك" تدمج قيم المحافظين والتقدميين.

ثانيًا: التوازن بين الحرية والمسؤولية

السياسة العدلمية تقوم على معادلة:
" حرية مسؤولة + سلطة مراقَبة = عدالة مستدامة"

العدلمية ترفض:

إطلاق الحريات دون ضوابط (كما في الليبرالية المتطرفة).

فرض القيود دون محاسبة (كما في السلطويات).

مبادئ هذا التوازن:

حرية التعبير مكفولة، ولكن بما يحترم السلم الاجتماعي.

حرية المعتقد مكفولة، ولكن دون استعلاء أو فرض.

المسؤولية السياسية لا تقتصر على السياسيين، بل تمتد للمواطنين أيضًا.

ثالثًا: الديمقراطية العدلمية

العدلمية لا تقدم نموذجًا "مضادًا" للديمقراطية، بل تعيد تعريفها من منظور أخلاقي وتوازني.

الديمقراطية العدلمية هي:
"نظام تمثيلي تداولي يراعي التعدد، ويربط بين الحرية والعدالة."

ملامح الديمقراطية العدلمية:

نظام انتخابي يضمن تمثيل الأقليات دون تعطيل الأغلبية.

هيئات وساطة مجتمعية لحل النزاعات السياسية.

مشاركة مجتمعية أوسع عبر المجالس المحلية التشاركية.

رابعًا: الاقتصاد العام المتوازن

العدلمية لا تتبنى اقتصاد السوق الحر الخالص، ولا اقتصاد التأميم المركزي، بل تطرح نموذج "الاقتصاد المختلط المتجدد."

ركائز هذا النموذج:

حرية السوق مشروطة بتحقيق التكافؤ.

تدخل الدولة يكون لحماية الفئات الضعيفة لا للهيمنة.

إعادة توزيع الموارد يكون عبر الاستثمار الاجتماعي لا الصدقة.

مثال عدلمي:
مستشفى خاص يديره مستثمرون، تموّله الدولة جزئيًا، ويُخصّص قسمًا مجانيًا للفقراء، مع تقييم دوري للأداء والخدمة.

خامسًا: التشريع العدلمي

العدلمية ترى أن القانون ليس أداة ضبط فقط، بل مرآة للقيم الجمعية.

تطرح مفهوم "القوانين المتوازنة"، أي:

قوانين تدمج بين الحقوق الفردية والمصلحة العامة.

قوانين قابلة للتعديل وفق المتغيرات الاجتماعية والثقافية.

أمثلة:

قانون حرية التعبير + مواد ضد خطاب الكراهية.

قانون الضرائب + مواد للحماية الاجتماعية.

قوانين الأسرة التي توازن بين الحقوق الدينية وحقوق الإنسان.

خاتمة الفصل

تقدم العدلمية إطارًا سياسيًا يختلف عن الأنظمة التقليدية في جوهره، لأنه لا يبني الحكم على السيطرة، ولا على الأغلبية المطلقة، بل على التوازن، التمثيل، التشاركية، والمسؤولية الأخلاقية. إنها دعوة لإعادة السياسة إلى أصلها النبيل: فن إدارة الاختلاف من أجل الخير المشترك.

وفي الفصل القادم، نغوص في العدلمية بوصفها رؤية عابرة للأديان والإيديولوجيات، لنفهم كيف تتعامل مع الإيمان، والفكر، والرموز، دون أن تقع في فخ التقديس أو الإقصاء.

الفصل الخامس

العدلمية والأديان والإيديولوجيات

مدخل الفصل

في قلب أي صراع فكري أو سياسي معاصر، غالبًا ما نجد جذورًا دينية أو إيديولوجية، سواء أكانت معلنة أو ضمنية. فالخلافات بين الإسلاميين والعلمانيين، أو بين الليبراليين والمحافظين، لا تنبع فقط من المصالح، بل من تصوّرات متباينة عن القيم، الحقيقة، والمقدّس.

ومن هنا، تظهر "العدلمية" كمنهج يتعامل مع الدين والإيديولوجيا لا بالإقصاء ولا بالتقديس، بل من خلال مبدأ التكامل القيمي، أي: الاعتراف بأن كل منظومة تحمل جزءًا من الحقيقة، وأن الطريق إلى التعايش لا يكون بطمس الهويات، بل بإعادة ضبط العلاقة بينها وفق منطق التوازن والتجدد.

أولًا: موقف العدلمية من الدين

العدلمية لا تُقصي الدين، بل تراه مصدرًا من مصادر القيم الجمعية، مع ضرورة ضبط حضوره بما لا يتحوّل إلى هيمنة.

الفرق الجوهري بين العدلمية والتيارات الدينية التقليدية:

العدلمية ترفض توظيف الدين في الصراع السياسي.

تميز بين الدين كعقيدة شخصية والدين كمصدر إلهام جماعي.

تؤمن بحرية المعتقد، ولكن داخل إطار لا يُقصي الآخرين.

مثال:
" يحق للفرد ممارسة شعائره، لكن لا يفرضها على الآخرين عبر التشريع العام، ما لم يكن ثمة توافق قيمي مشترك".

ثانيًا: العدلمية والإسلام

العدلمية تتقاطع مع مقاصد الشريعة الإسلامية في:

تحقيق العدالة

رفع الضرر

التوازن بين المصالح

احترام التنوع داخل الأمة (كما في الآية: ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ النَّاسَ أُمَّةً وَاحِدَةً﴾)

لكنها تختلف مع الحركات الإسلامية في:

ربط الدين بالسلطة

تغليب النص على الاجتهاد في السياقات المتغيرة

احتكار تفسير "الحق" ضمن رؤية حزبية ضيقة

ثالثًا: العدلمية والمسيحية والإيمان العام

العدلمية ترى في الرحمة المسيحية والإنسانية الإنجيلية قيما مشتركة.

كما تتقاطع مع الفكر المسيحي في:

أولوية الضمير

التضامن الاجتماعي

مقاومة الظلم

وهي لا تدعو للفصل بين الدين والحياة، بل لتكاملهما عبر "الحياد الأخلاقي المتسامح."

رابعًا: العدلمية والإيديولوجيات الحديثة

موقف العدلمية	النقطة المشتركة	الأيديولوجيا
توازنها مع المسؤولية	الحرية الفردية	الليبرالية
دون مصادرة الملكية	العدالة الاقتصادية	الاشتراكية
دون عنصرية او اقصاء	الانتماء الوطني	القومية
لا فصل القيم الدينية عن الحياة	فصل المؤسسة الدينية عن الحكم	العلمانية

العدلمية ترى أن كل إيديولوجيا تحمل فكرة نبيلة، لكنها تتحول إلى خطر حين تنفصل عن التوازن وتتجه إلى التسلّط أو الجمود.

خامسًا: آلية التعامل العدلمي مع الاختلافات

العدلمية لا تسعى إلى إنهاء الاختلاف، بل إلى إدارته بنُبل ومسؤولية.

وهي تعتمد على ثلاثة مبادئ في ذلك:

1. **الاعتراف**: كل معتقد أو فكر يحمل نية للخير من زاويته.
2. **التفاعل**: لا عزلة، بل تبادل وتكامل.
3. **التجدد**: لا قداسة دائمة، بل مراجعة مستمرة للقيم في ضوء التغيرات.

سادسًا: حوار القيم بدل حوار العقائد

العدلمية لا تدخل في جدل الحق والباطل بين الأديان، بل تبحث عن القيم المشتركة:

العدالة

الكرامة

الرحمة

الحرية

التكافل

ثم تدعو إلى بناء مجتمع يحترم الخصوصيات، ويُبنى على قاعدة:

" المشترك الإنساني هو الأساس، والاختلاف هو الزينة".

خاتمة الفصل

في زمن تُختزل فيه الهويات إلى معسكرات متواجهة، تقدم العدلمية لغة ثالثة: ليست دينية تقليدية، ولا علمانية صلبة، بل توازن قيمي ديناميكي، يدمج بين العقل والروح، بين الإيمان والحرية، بين الخصوصية والتعدد.
وهو ما يجعل العدلمية مؤهلة أن تكون جسرًا حقيقيًا للتعايش العالمي.

في الفصل القادم، نواجه التحدي الأكبر: ماذا يقول المعترضون؟ وهل العدلمية قادرة على الصمود أمام النقد؟

الفصل السادس

الاعتراضات والنقد

مدخل الفصل

كل فكرة تحمل في داخلها بذور الاختبار. والفكرة التي لا تُنتقد لا تتطور.
ولأن العدلمية تُقدِّم نفسها كمنهج فكري جديد يطمح لتجاوز الانقسام، فإنها بالضرورة ستواجه اعتراضات من عدة أطراف: دينية، علمانية، ليبرالية، يسارية، وحتى من أنصار التقاليد أو التغيير المطلق.

في هذا الفصل، نعرض أهم هذه الاعتراضات المحتملة، ونرد عليها من داخل المنهج العدلمي، لا بردود دفاعية بل بفهم وتحليل.

أولًا: اعتراض التيار الليبرالي – "العدلمية تُقيد الحريات"

الاعتراض:
العدلمية تضع قيودًا على الحرية الفردية باسم التوازن والمسؤولية، وهذا يتعارض مع جوهر الليبرالية القائمة على الحرية المطلقة ما دامت لا تؤذي الآخرين.

الرد العدلمي:

الحرية في العدلمية ليست حرية "سلبية" فقط (التحرر من القيد)، بل حرية "إيجابية" (القدرة على تحقيق الذات ضمن نسيج اجتماعي).

العدلمية توازن بين الحرية والواجب، لا تقيد الحرية بل تُرشِّدها، تمامًا كما تفعل الديمقراطيات العريقة في قوانين مكافحة خطاب الكراهية أو حماية البيئة.

التوازن هنا لا يُفرض، بل يُتفاوض عليه مجتمعيًا.

ثانيًا: اعتراض التيار الإسلامي – "العدلمية تُفرغ الدين من جوهره"

الاعتراض:
العدلمية لا تجعل الشريعة مصدرًا وحيدًا للتشريع، وتقبل بالتعددية الفكرية، مما قد يُفهم كتساهل في حدود الدين.

الرد العدلمي:
العدلمية تحترم الدين كمصدر قيمي وروحي، ولكنها تفصل بين الإيمان كقناعة والتشريع كمجال عام مشترك.

العدلمية تستلهم من الشريعة مقاصدها لا فقط ظاهر أحكامها، وهي بهذا أقرب لفكر الإمام الشاطبي وابن رشد.

العدلمية لا تلغي المرجعية الإسلامية، بل تسعى لجعلها قابلة للحوار مع غير المسلمين والمخالفين في الوطن والمجتمع.

ثالثًا: اعتراض التيار اليساري – "العدلمية ناعمة أكثر من اللازم"

الاعتراض:
العدلمية تُسكت الصراع الطبقي، وتحاول تلطيف التفاوت بدل مواجهته، ما يجعلها أقرب إلى التهدئة منها إلى الثورة.

الرد العدلمي:
العدلمية تعترف بوجود التفاوت، لكنها لا ترى أن الحل في الثورة الدائمة بل في إعادة التوازن التشاركي.

الإصلاح في العدلمية يتم عبر تراكم الوعي، وتغيير نماذج الإنتاج والاستهلاك، لا عبر العنف أو القطيعة.

العدلمية تستبدل "نحن ضدهم" بـ"نحن معًا نحو الأفضل"، دون أن تُخدِّر القضايا الاجتماعية.

رابعًا: اعتراض الواقعيين – "العدلمية مثالية جدًا"

الاعتراض:
العدلمية جميلة في التنظير، ولكنها غير قابلة للتطبيق في واقع تسوده المصالح، الصراع، والأنانية السياسية.

الرد العدلمي:
العدلمية لا تنكر صعوبة الواقع، لكنها تطرح نفسها كمشروع قابل للتدرج، يبدأ من العلاقات المجتمعية ويتسع تدريجيًا.

التوازن ليس مثالًا مطلقًا، بل غاية نسبية نسعى لها.

نماذج كثيرة في العالم نجحت في تطبيق مقاربات شبيهة) مثل "Ubuntu" في جنوب إفريقيا، و "Third Way"في أوروبا.(

خامسًا: اعتراض المحافظين – "العدلمية تُفرط في التجديد"

الاعتراض:
العدلمية تتحدث عن التجدد الثقافي وإعادة تفسير القيم، مما يُعدّ تهديدًا للتراث والدين والعادات الأصيلة.

الرد العدلمي:
العدلمية تفرق بين الثوابت القيمية (كالعدل، الكرامة، الرحمة) والأشكال الثقافية المتغيرة.

لا ترفض التراث، بل تدعو إلى تحريره من الجمود وإعادة تقديمه بلغة العصر.

هي استمرار للتجديد الإسلامي والفكري، لا قطيعة معه.

خاتمة الفصل

إن قوة العدلمية لا تكمن في كونها بعيدة عن النقد، بل في قدرتها على احتواء النقد وتحويله إلى حوار.
إنها لا تدّعي الكمال، لكنها تدعو إلى العقلانية المتواضعة، وإلى بناء فلسفة سياسية واجتماعية تتعلم من الجميع دون أن تذوب في أحد.

وفي الفصل التالي، نفتح أفقًا جديدًا: كيف يمكن للعدلمية أن تصبح تيارًا فكريًا عالميًا؟ وما هو مستقبلها كمشروع عملي قابل للنمو والتأثير؟

الفصل السابع

العدلمية في المستقبل – من الفكرة إلى التيار

مدخل الفصل

كل فكرة عظيمة تبدأ بكلمة، لكنها لا تكتمل إلا حين تتحوّل إلى تيار.
والعدلمية، وإن نشأت كمشروع فكري يعيد بناء مفاهيم العدالة والتوازن، إلا أن إمكاناتها تتجاوز حدود النظرية، فهي مؤهلة أن تتحوّل إلى منظومة فكرية شاملة وتيار مجتمعي عالمي يعيد ترتيب أولويات الإنسان، المجتمع، والدولة.

في هذا الفصل، نطرح تصورًا عمليًا لتطوير العدلمية كمشروع مستقبلي، يتكامل مع الواقع، ويتفاعل مع تحدياته المعاصرة، ليقدّم بديلاً ناضجًا عن الصراعات الفكرية الجامدة.

أولًا: الرؤية المستقبلية للعدلمية

الهدف:
بناء نموذج حضاري متوازن يقوم على:

العدالة الديناميكية

التكافؤ بين الحقوق والواجبات

التعايش بين الهويات

الشراكة بين الإنسان والمجتمع والدولة

الرسالة:
تقديم نظام تفاعلي مرن يدمج بين القيم والمصالح، ويقاوم الاستقطاب، ويعزز الانسجام الإنساني.

ثانيًا: السيناريوهات التطبيقية للعدلمية

1. في التعليم

إدماج مناهج العدلمية ضمن القيم التربوية:

تعليم التفكير التوازني

مهارات الحوار

العدالة كقيمة سلوكية

إطلاق "نوادي العدلمية" داخل المدارس والجامعات لتعزيز التعدد والتعاون.

2. في الإعلام

تقديم محتوى إعلامي غير استقطابي:

برامج حوارية بنموذج "الاستماع قبل الرد"

سرد قصص نجاح في التكافل الاجتماعي

التركيز على القيم المشتركة بدل الإثارة

3. في الحكم المحلي

تشكيل "مجالس مجتمعية عدلمية" تمثل أطياف المجتمع وتشارك في القرارات المحلية.

إطلاق مشاريع تنموية تشاركية بين الحكومة والمواطنين.

4. في الفضاء الرقمي

بناء منصات تواصل قائمة على "الاحترام والحوار" لا الاستقطاب والهجوم.

تشجيع المحتوى المتوازن عبر حملات توعية رقمية تستلهم مبادئ العدلمية.

5. في العلاقات الدولية

العدلمية تصلح كقاعدة لحوار الحضارات:

احترام الخصوصية الثقافية

البحث عن القيم الإنسانية المشتركة

بناء نماذج للتعاون العادل في الاقتصاد والتكنولوجيا والسيادة

ثالثًا: كيف تتحوّل العدلمية إلى تيار فكري حيّ؟

1. تكوين شبكة فكرية

باحثون – أساتذة – ناشطون – إعلاميون – مربون

صياغة "ميثاق العدلمية" يوضح المبادئ ويضمن المرونة والانفتاح

2. إصدار منشورات معرفية

كتب – مقالات – كتيبات تربوية – دليل عدلمي للمعلم أو المواطن

3. إطلاق مؤسسات عدلمية

منتدى العدلمية للحوار

مركز العدلمية للتنمية الاجتماعية

مرصد العدالة والتوازن

4. عقد المؤتمرات والملتقيات

لقاءات دورية حول قضايا معاصرة من منظور العدلمية (الهجرة، المناخ، التعليم، الأزمات الأخلاقية...)

رابعًا: التحديات المحتملة أمام العدلمية

الحل العدلمي	التحدي
البناء التدريجي واثبات النجاح الواقعي	مقاومة التيارات الصدامية
الاعتماد على الشبكات المجتمعية	صعوبة التمويل والدعم
الشفافية والانفتاح	التخوين من المتطرفين
الاعتماد على القيم الكونية المشتركة	صعوبة الترجمة والتصدير الفكري

خامسًا: العدلمية في السياق العالمي

العدلمية ليست محصورة في بيئة عربية، بل تصلح أن تُصدَّر للعالم كمشروع توازن إنساني.

يمكنها أن تتكامل مع:

Ubuntu (إفريقيا)

Social Humanism (أوروبا)

Confucian Harmony (آسيا)

Spiritual Pluralism (أمريكا اللاتينية)

خاتمة الفصل

العدلمية ليست حلمًا مستحيلًا، بل مشروعًا متدرجًا، يبدأ بفكرة، ويتحوّل إلى صوت، ثم إلى تيار، فإلى مجتمع، فإلى ثقافة، ثم إلى رؤية حضارية كاملة.

إنها دعوة إلى أن نعيش لا لننتصر على الآخرين، بل لننتصر معًا على الفوضى والظلم والتطرف.

الخاتمة العامة

إعلان العدلمية: بيان التوازن الإنساني

لقد خاض هذا الكتاب رحلة فكرية امتدت من التأصيل الفلسفي إلى التجليات الاجتماعية والسياسية، ومن جذور اللغة إلى آفاق المستقبل. ورغم تنوع الفصول وتشعب المحاور، فإن الخيط الناظم بينها جميعًا كان مفهومًا واحدًا: التوازن.

إن العدلمية ليست وصفة جاهزة ولا أيديولوجيا مغلقة، بل هي دعوة عقلانية وروحية لبناء عالم أكثر إنسانية، يعترف بالاختلاف، ويقدّر التنوع، ويتعامل مع التناقضات باعتبارها فرصة للتكامل، لا للخصومة.

العدلمية ليست طريقًا ثالثًا بين اليمين واليسار، ولا حلًا وسطًا بين الدين والعلمانية، بل هي مستوى آخر من التفكير، يتجاوز الاصطفاف، ويعيد ترتيب العلاقات بين الإنسان، المجتمع، الدولة، والقيم.

العدلمية تقول:

لسنا بحاجة إلى أن نكون متشابهين لنعيش معًا، بل إلى أن نكون متوازنين.

لسنا مطالبين أن نتخلى عن هويتنا، بل أن ننفتح دون ذوبان.

لسنا مضطرين أن ننتصر على الآخر، بل أن ننتصر على الانقسام في داخلنا.

لسنا مفطورين على الصراع، بل قادرون على خلق انسجام بلا استسلام.

إعلان العدلمية

نحن الموقعين فكريًا وروحيًا على هذا البيان، نعلن أن العدلمية تمثل:

عدالة متجددة لا تتجمد في الماضي ولا تذوب في الحاضر.

توازنًا حيًا بين القيم والمصالح، بين الفرد والمجتمع.

نظامًا مفتوحًا للنقاش والتجريب، لا سلطة جديدة باسم الاعتدال.

أفقًا حضاريًا يتكامل مع الأديان والفلسفات، دون أن يتعارض مع العلم أو العقل.

حلمًا واقعيًا نبدأه بأفعال صغيرة، ونطمح أن يكون تيارًا كبيرًا.

في زمن فقدت فيه الكثير من الشعارات معناها، واهترأت فيه أنظمة الفكر التقليدية، تُطل العدلمية لا كشعار جديد، بل كدعوة قديمة بمعايير جديدة:

دعوة الإنسان أن يعود إلى ذاته، وإلى غيره، وإلى عدلٍ يليق بكرامته وتنوعه.

الدكتور هذال العبيدي
مؤسس فكر العدلمية، وباحث في القانون والفلسفة الاجتماعية

عن الكتاب

في زمن يتنازع فيه الخطاب السياسي والديني والاجتماعي بين تطرفين، ويغيب فيه صوت التوازن، تولد العدلمية كفكر جديد، لا يقف في المنتصف الحائر، بل يصوغ فلسفة ديناميكية للعدالة، تعيد الاعتبار للإنسان، وتحترم التنوع، وتوازن بين العقل والروح، والمصلحة والقيمة، والحرية والمسؤولية.

هذا الكتاب ليس تنظيرًا في الفراغ، بل دعوة لبناء تيار فكري متكامل يعيد ترتيب أولويات المجتمعات على أساس العدالة المتجددة، الحوار البنّاء، والتكافؤ الأخلاقي، ويقدّم حلولًا عملية في التعليم، والسياسة، والاقتصاد، والعلاقات الاجتماعية.

"العدلمية" ليست مصطلحًا... إنها رؤية للحياة، ورسالة لمستقبل لا يُقصي أحدًا.

عن المؤلف

الدكتور هذال العبيدي
باحث ومفكر عراقي عربي في القانون والفلسفة الاجتماعية، حاصل على الدكتوراه في القانون العام، وصاحب مشروع فكري وسياسي يسعى إلى تقديم نموذج عربي حديث للعدالة المتوازنة.
ويسعى الى انتاج ونشر فكر (العدلمية)

اقتباس من الكتاب

"العدلمية لا تَعِد بالمثالية، بل بالتوازن. لا تتبنّى أحد الأضداد، بل تُعيد الحوار بين الجميع. إنها فلسفة من أجل العيش، لا من أجل الانتصار".

فهرس المحتويات

- الإهداء
- المقدمة العامة
- التمهيد الفلسفي: العدلمية كسؤال وجودي
- الفصل الأول: العدلمية كإطار نظري
- الجذر اللغوي والفكري للمصطلح
- العدلمية كنموذج معرفي
- المقارنة مع الفكر الليبرالي والوسطي والعلماني
- الحاجة إلى العدلمية
- الأبعاد النظرية في بناء الفكرة
- خاتمة الفصل

- الفصل الثاني: مرتكزات العدلمية
- العدالة الديناميكية
- التوازن بين الأضداد
- الحوار البنّاء
- التكافؤ والتكافل
- التجدد الثقافي
- العقلانية الروحية
- خاتمة الفصل
- الفصل الثالث: العدلمية في السياق الاجتماعي
- الاقتصاد المجتمعي
- العدالة الاجتماعية التطبيقية
- العلاقات الاجتماعية التشاركية
- التكافل المجتمعي
- الصحة النفسية والرفاه
- خاتمة الفصل

- الفصل الرابع: العدلمية والسياسة العامة
- محاربة الاستقطاب السياسي
- التوازن بين الحرية والمسؤولية
- الديمقراطية العدلمية
- الاقتصاد المختلط المتوازن
- التشريع العدلمي
- خاتمة الفصل
- الفصل الخامس: العدلمية والأديان والإيديولوجيات
- موقف العدلمية من الدين
- العدلمية والإسلام
- العدلمية والمسيحية
- العدلمية والإيديولوجيات الحديثة
- آليات إدارة الاختلاف
- حوار القيم لا العقائد
- خاتمة الفصل

- الفصل السادس: الاعتراضات والنقد
- اعتراضات التيار الليبرالي
- اعتراضات التيار الإسلامي
- اعتراضات التيار اليساري
- اعتراضات الواقعيين
- اعتراضات المحافظين
- خاتمة الفصل
- الفصل السابع: العدلمية في المستقبل – من الفكرة إلى التيار
- الرؤية المستقبلية
- السيناريوهات التطبيقية
- التحول إلى تيار فكري
- التحديات المحتملة
- العدلمية في السياق العالمي
- خاتمة الفصل

- الخاتمة العامة
- إعلان العدلمية: بيان التوازن الإنساني
- عن الكتاب
- عن المؤلف
- اقتباس من الكتاب